إعلان مسقط:
نحو تحقيق العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية

2- قررت لجنة المرأة اعتماد "إعلان مسقط: نحو تحقيق العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية" الوارد نصه في ما يلي:

نحن، الوزيرات والوزراء ورئيسات ورؤساء وممثلات وممثلي الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في المنطقة العربية، المجتمعين في الدورة السابعة للجنة المرأة التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المُنعقدة في مسقط بتاريخ 20-21 كانون الثاني/يناير 2016، نؤكد التزامنا بالعمل المشترك على تحقيق العدالة بين الجنسين كأساس لتحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن في منطقتنا العربية؛

ندرك أن المشاركة الكاملة للمرأة في الشؤون الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية للمجتمع على كافة المستويات تتطلب مساواة في توزيع الأدوار بين المرأة والرجل في الأسرة وفي المجتمع بأكمله؛

ونعيد التأكيد على مسؤوليتنا في العمل على الوفاء بالتزامنا بتنفيذ الاتفاقيات الدولية الضامنة لحقوق المرأة، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"، وقرارا مجلس الأمن الدولي 1325 (2000) و1820 (2008) والقرارات الأخرى المتعلقة بالمرأة والأمن والسلام؛

ونرحب باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والأهداف المرتبطة بها التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/سبتمبر 2015، باعتبارها خطة تنموية متكاملة تدفع عجلة التقدم والتنمية وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في منطقتنا العربية، كما نرحب باعتماد الدورة الوزارية الثامنة والعشرين للإسكوا "إعلان تونس" حول العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية بما يعكسه من التزام سياسي يدفع السياسات الهادفة إلى تحقيق العدالة كهدف أساسي لسياسات التنمية؛

ونؤكد أن على عاتقنا وعاتق جميع الجهات المعنية تقع مسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وخاصة الهدف المتعلق بالمساواة بين الجنسين والغايات ذات الصلة ووضعها على سلم أولوياتنا الوطنية والإقليمية؛

ونَلحظ أنه بالرغم من التقدم الملموس الذي أحرز نحو تحقيق العدالة بين الرجل والمرأة، لا يزال هناك قدر كبير من التمييز ضد المرأة، بسبب اعتماد نهج مجزأ لتحقيق العدالة بين الجنسين يغفل كافة عناصر هذا المفهوم بمضمونه الواسع؛

و**نَلحظ أيضاً** أن منطقتنا العربية بحاجة إلى تجديد الخطاب الديني وخاصة في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين؛

وندين كافة أشكال الإرهاب والنزاعات المسلحة والاحتلال الإسرائيلي التي تنعكس سلباً على أوضاع النساء بصورة عامة، وتحول دون تحقيق العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية؛

ونقر بضرورة تبني مفهوم شامل للعدالة بين الجنسين يتضمن شقيّن أساسيين: (1) تطبيق المساءلة من خلال إيجاد آليات وطنية فعّالة للمحاسبة تضمن الحد من الإجراءات التمييزية؛ (2) تحقيق المساواة من خلال إلغاء كافة أشكال التمييز بين الرجال والنساء؛

ونؤكد على التزامنا باتخاذ التدابير والإجراءات التالية لتحقيق العدالة بين الجنسين وفقاً لمفهومها الشامل متضمناً تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتطبيق المساءلة:

- اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيق بنود المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بتحقيق المساواة وإلغاء التمييز والتي صدّقت عليها الدول الأعضاء، لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؛
- العمل على مواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية والإقليمية التي صدّقت عليها الدول الأعضاء، بما يكفل إلغاء التشريعات التمييزية كافة؛
- سد الفجوة بين القوانين والإجراءات المُتخذة في مجال حماية النساء والفتيات وتنفيذها على أرض الواقع؛
- مأسسة وإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والميزانيات الوطنية؛
- إدراج منظور النوع الاجتماعي في "سلسلة إدارة العدالة" بما يكفل وصول المرأة إلى سُبل الانتصاف؛
- وضع خطط عمل وطنية وإجراءات ملموسة لتعزيز أسس السلام، ودعم المشاركة الفاعلة للمرأة العربية في إيجاد الأطر اللازمة لوقايتها وحمايتها من العنف والنزاعات؛
- توفير الإحصاءات والبيانات والمؤشرات المصنفة حسب الجنس لضمان عملية المتابعة والتقييم، وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك؛
- دعم التعاون بين الدول العربية لتشجيع الاجتهادات المستنيرة بهدف تحقيق العدالة بين الجنسين من خلال تعزيز الاتساق بين مفهومي العدالة والنوع الاجتماعي في الخطاب الديني؛

ونطلب من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بناءً على هذا المفهوم الشامل للعدالة بين الجنسين، الاستمرار في تقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء مع التركيز على مجالات رفع الوعي، وبناء القدرات، وإجراء الدراسات التحليلية؛

ونُشيد بالدور الهام الذي تقوم به الإسكوا في مجال تحقيق العدالة بين الجنسين، ونحث مركز المرأة في الإسكوا على مواصلة التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة العربية لضمان تحقيق هذا الهدف.